

## اتجاهات الاستخدام العالمية والتوقعات الاجتماعية ٢٠١٥

### ملخص

#### الاضطراب المتجدد في أفق فرص العمل

لا يزال الاقتصاد العالمي ينمو بمعدلات أدنى بكثير منها قبل بداية الأزمة العالمية في ٢٠٠٨، وهو غير قادر على إغلاق فجوات فرص العمل والفجوات الاجتماعية الكبيرة التي ظهرت. ويبدو أن التحدي المتمثل في خفض معدلات البطالة والبطالة المقنعة إلى مستوياتها قبل الأزمة قد أصبح الآن مهمة عسيرة أكثر من أي وقت مضى مع وجود مخاطر مجتمعية واقتصادية كبيرة مرتبطة بهذا الوضع.

#### فجوة الاستخدام العالمية الناجمة عن الأزمة مستمرة بالاتساع

يخلص هذا التقرير إلى أن أوضاع الاستخدام العالمية ستدهور على مدى السنوات الخمس المقبلة. ف فيما تجاوز عدد العاطلين عن العمل في العالم ٢٠١ مليون شخص في ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٣١ مليون عما كان عليه قبل بداية الأزمة العالمية، من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بمقدار ثلاثة ملايين شخص في ٢٠١٥ ثم بمقدار ٨ ملايين في غضون السنوات الأربع التالية.

وتبلغ فجوة الاستخدام العالمية، والتي تقيس عدد الوظائف المفقودة منذ بداية الأزمة، ٦١ مليون حالياً. وإذا تضمنت الحسابات عدد الداخلين الجدد في سوق العمل خلال السنوات الخمس المقبلة، فينبغي خلق ٢٨٠ مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠١٩ من أجل إغلاق فجوة الاستخدام العالمية الناجمة عن الأزمة.

ولا يزال أكثر المتضررين من البطالة هم الشباب، وخاصة الشابات. فقد بلغ عدد الباحثين عن عمل في صفوف الشباب (١٥-٢٤ عاماً) في ٢٠١٤ قرابة ٧٤ مليون شاب وشابة. ومعدلات بطالة الشباب أعلى عملياً بثلاث مرات منها في صفوف نظرائهم البالغين. وهي مرتفعة في جميع المناطق على الرغم من تحسن التحصيل العلمي، ما يوجب السخط الاجتماعي.

#### وضع الاستخدام آخذ بالتحسن في بعض الاقتصادات المتقدمة، ولكنه يبقى متعسراً في معظم أرجاء أوروبا...

ثمة تقلبات في المناطق على صعيد توقعات الاستخدام. ففرص العمل آخذة بالانتعاش في الاقتصادات المتقدمة إجمالاً، وإن كان هناك فروق كبيرة بين البلدان. وتنخفض البطالة، لتصل أحياناً إلى معدلاتها قبل الأزمة، في كل من اليابان والولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية. وهي تتراجع ببطء في جنوب أوروبا ولكن من مستويات مرتفعة للغاية.

#### ...ويتدهور في الاقتصادات الناشئة والنامية

على النقيض من ذلك، وبعد تحسن الأداء لفترة معينة مقارنة بالمتوسط العالمي، أخذ الوضع بالتدهور في عدد من المناطق والاقتصادات النامية وذات الدخل المتوسط كأمریکا اللاتينية والبحر الكاريبي، والصين، وروسيا، وعدد من البلدان العربية. ولم يتحسن وضع فرص العمل كثيراً في إفريقيا جنوب الصحراء على الرغم من التحسن الأخير في النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تبقى معدلات البطالة المقنعة والاستخدام في الاقتصاد غير المنظم مرتفعة بعناد في معظم هذه البلدان على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ويحسّن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والمستمر في مطلع عام ٢٠١٥، إذا ما استمر أبعد من ذلك، توقعات الاستخدام إلى حد ما في الدول المستوردة. ولكن من المستبعد أن يمحو ذلك آثار الانتعاش الذي لا يزال هشاً وغير متكافئ وسيزداد سوءاً بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط.

ونتيجةً لذلك، تعثرت التحسينات في فرص العمل الهشة في البلدان الناشئة والنامية. ومن المتوقع أن تبقى نسبة فرص العمل الهشة ثابتة على نطاق واسع لتبلغ نحو ٤٥ في المائة من إجمالي فرص العمل على مدى العامين المقبلين في تناقض صارخ مع الانخفاضات الملحوظة قبل الأزمة. وقد ازداد عدد العاملين في وظائف هشة بمقدار ٢٧ مليون منذ عام ٢٠١٢ ليلبلغ حالياً ١,٤٤ مليار عالمياً. ويعمل أكثر من نصف هؤلاء في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث أن وظائف ثلاثة أرباع العاملين فيهما هشة.

وبالمثل تباطأ التقدم في الحد من عدد العمال الفقراء. ومن المتوقع مع نهاية هذا العقد أن يعيش عامل من كل ١٤ عاملاً في فقر مدقع.

## اتسع التفاوت في الدخل مؤخراً بذلك انتعاش الاقتصاد وفرص العمل عالمياً

في البلدان التي تتوافر حولها بيانات، يكسب أغنى ١٠ في المائة في المتوسط ٣٠-٤٠ في المائة من إجمالي الدخل، في حين يتقاضى أفقر عشرة في المائة قرابة ٢ في المائة منه.

وفي كثير من الاقتصادات المتقدمة حيث عدم المساواة أدنى منه بكثير في البلدان النامية على الدوام، اتسع التفاوت في الدخل بسرعة في أعقاب الأزمة، وهو يقترب في بعض البلدان من المستويات الملحوظة في بعض الاقتصادات الناشئة. ولا يزال إجمالي التفاوت مرتفعاً في الاقتصادات الناشئة والنامية على الرغم من تراجعها، كما تباطأت وتيرة التحسن إلى حد بعيد.

ومما عزز بعضاً من هذه التطورات تراجع الوظائف الروتينية متوسطة المهارات في السنوات الأخيرة بالتوازي مع ازدياد الطلب على الوظائف ذات المهارات المتدنية والمرتفعة. ونتيجةً لذلك، أصبح العمال المتعلمين نسبياً والذين كانوا يؤدون تلك الوظائف ذات المهارات المتوسطة مضطربين وبشكل متزايد للتنافس على وظائف أقل مهارة. وقد شكلت هذه التغييرات المهنية أنماط الاستخدام وأسهمت في اتساع التفاوت في الدخل على مدى العقدين الماضيين.

كما قوض ازدياد التفاوت الثقة في الحكومة مع وجود استثناءات قليلة. فالثقة في الحكومة أخذت بالتراجع بسرعة، لاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضاً في البلدان المتقدمة وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وإذا ترافق تراجع الثقة بهذا الحجم الهائل مع ركود الدخل أو انخفاضه فسيسفر عن حدوث اضطرابات اجتماعية. ويشير هذا التقرير إلى أن هذه الاضطرابات ازدادت تدريجياً منذ بداية الأزمة العالمية مع استمرار البطالة على الرغم من تراجعها قبل الأزمة. والبلدان التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة أو ترتفع بسرعة في صفوف الشباب هي الأكثر عرضة لحدوث اضطرابات اجتماعية.

## يمكن تعزيز الاستخدام والتوقعات الاجتماعية

يمكن تغيير هذه الصورة المضطربة شريطة معالجة نقاط الضعف الرئيسية الكامنة. وكما أشارت دراسة سابقة أجرتها منظمة العمل الدولية، ينبغي تعزيز الطلب الكلي واستثمار الشركات، بما في ذلك عبر خلق فرص عمل لائقة، وتأمين دخل كافٍ، وتأسيس شركات جيدة التصميم، وإعداد سياسات اجتماعية ملائمة. ويجب إعادة توجيه أنظمة الائتمان بحيث تدعم الاقتصاد الحقيقي، لاسيما المشاريع الصغيرة. كما ينبغي معالجة الضعف في منطقة اليورو بصورة أكيدة، فضلاً عن معالجة عدم المساواة المتزايد من خلال إيجاد أسواق عمل وسياسات ضريبية مصممة بعناية.

وثمة مجال أيضاً لمعالجة نقاط الضعف الاجتماعية المتواصلة والمرتبطة بالانتعاش الهش في فرص العمل، وخاصة ارتفاع البطالة بين الشباب، والبطالة طويلة الأمد، والخروج من سوق العمل لاسيما بين النساء. وهذا يعني إجراء إصلاحات شاملة في سوق العمل بهدف دعم المشاركة، وتعزيز نوعية فرص العمل، وتطوير المهارات.